الأمم المتحدة
A/RES/64/213

Distr.: General
17 March 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/423/Add.1*)]

٦٤/٢١٣ - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢] الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تشير إلى قرارها ١/٦١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المعنون ''إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٢٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي قررت فيه أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١ على مستوى رفيع،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[٥]،

---

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) A/C.2/64/3، المرفق.

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى استراتيجية كوتونو بشأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٦]، بوصفها مبادرة تملك زمامها وتقودها أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٧] التي اعترف فيها بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة مهدد بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبأن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ستحتاج، من أجل التصدي للأزمة على نحو ملائم، إلى حصة أكبر من أي موارد إضافية تقدم لها، سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا طويل الأجل للتنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

وإذ تحث أقل البلدان نموا على تعزيز تولي البلدان لزمام الأمور في تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها ترجمة أهدافه وغاياته إلى تدابير محددة ضمن أطرها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، حيثما توجد، والتشجيع على إجراء حوار جامع وواسع النطاق بشأن التنمية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية وإدارة المعونة،

وإذ تحث الشركاء في التنمية على أن ينفذوا بالكامل، في الوقت المناسب، الالتزامات الواردة في برنامج العمل، وأن يبذل كل منهم قصارى جهده في سبيل مواصلة زيادة دعمه المالي والتقني لتنفيذه،

---

(٦) A/61/117، المرفق الأول.

(٧) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨]؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بما يحرز حاليا من تقدم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛

٣ - **ترحب** بعرض حكومة تركيا استضافة المؤتمر وتقبله مع التقدير؛

٤ - **تقرر** عقد المؤتمر في النصف الأول من عام ٢٠١١ لمدة خمسة أيام، في إطار الموارد القائمة، في مكان وزمان يحددان بالتشاور مع الحكومة المضيفة؛

٥ - **تقرر أيضا** أن يجري تنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ٦٣/٢٢٧ في نيويورك في جزأين، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، لمدة خمسة أيام لكل منهما؛

٦ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر، حسبما طلبت في القرار ٦٣/٢٢٧، القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب وأن يواصل حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج أن تقدم، في إطار ولاية كل منها، الدعم اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى القيام بذلك؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيدين القطري والإقليمي؛

---

(٨) A/64/80-E/2009/79 و Corr.1.

٩ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لتيسير مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه؛

١٠ - **تقر** بأهمية إسهام جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم البرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة المشاركة النشطة ، بما في ذلك مشاركة أقل البلدان نموا، وتدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساهمات المناسبة لهذا الغرض؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لتعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

١٢ - **تشدد** على أهمية الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري بوصفها إسهاما حاسما في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتهيب بحكومات أقل البلدان نموا تقديم تقاريرها في الوقت المناسب؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن يضعا، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الترتيبات الموضوعية والتنظيمية اللازمة وأن ينظما الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في سياق الدورات السنوية التي تعقدها لجنتاهما في عام ٢٠١٠، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٢٧؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك حالة الأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية واللوجستية للمؤتمر.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩